الانطلاق ثابت
شيئا فشيئا وهو ما يجمع فيه الدراهم لكن يمر عليها وهو منطلق يعني ان الانطلاق ثابت
له دائم من غير اعتبار التجدد قال الشيخ عبد القاهر المقصود من الاخبار ان كان
هو الاثبات المطلق فينبغي ان يكون بالاسم وان كان الغرض لا يتم الا باشعار زمان ذلك
الثبوت فينبغي ان يكون بالفعل وقال ايضا موضوع الاسم على ان يثبت به الشيء للشيء
من غير اقتضاء انه يتجدد ويحدث شيئا فشيئا فلا تعرض في زيد منطلق لاكثر من اثبات
الانطلاق فعلا له كما في زيد طويل وعمرو قصير واما الفعل فانه يقصد فيه التجدد والحدوث
ومعنى زيد ينطلق ان الانطلاق يحصل منه جزءا فجزءا وهو يزاوله ويزجيه وقولنا
في زيد يقوم انه بمنزله زيد قائم لا يقتضي استواء المعنى من غير افتراق والا لم يختلفا اسما وفعلا
انتهى كلامه واما تقييد الفعل وما يشابهه من اسم الفاعل والمفعول وغير ذلك بمفعول
مطلق او به او فيه او له او معه ونحوه من الحال والتمييز والاستثناء فلتربية الفائدة
وتقويتها لان ازدياد التقييد يوجب ازدياد الخصوص وهو يوجب ازدياد البعد
الموجب لقوة الفائدة كما مر في المسند اليه ولما كان ههنا ... وال وهو ان
خبر كان مما هو نحو المفعول وتقييد كان به ليس لتربية الفائدة اذ لا فائدة في نحو
كان زيد بدون الخبر ليكون الخبر لتربية الفائدة اشار الى انه مستثنى من هذا الحكم فقال
والمقيد في نحو كان زيد منطلقا هو منطلقا لا كان لان منطلقا هو نفس المسند
حقيقة اما الاصل زيد منطلق وفي ذكر كان دلالة على زمان النسبة فهو قيد
لمنطلقا كما في قولك زيد منطلق في الزمان الماضي وايضا وضع الباب لتقرير الفاعل
على صفة وتنبيه على صفة غير مصدر ذلك الفعل وهو مفهوم الخبر على انها اعني
تلك الصفة متصفة بمعاني تلك الافعال فمعنى كان زيد قائما انه متصف بالقيام
المتصف بالكون اي الحصول والوجود في الماضي ومعنى صار زيد غنيا انه متصف
بالغنى المتصف بالصيرورة اي الحصول بعد ان لم يكن في الماضي وهذا معنى قولهم انها
لاعطاء الخبر حكم معناها فان للغنى في هذا المثال حكم الانتقال لانه الحال التي انتقل
اليها وهذا نوع اخر في تحقيق كون هذه الاخبار مقيدة بهذه الافعال واما تركه



اي ترك التقييد فلمانع منها اي من تربية الفائدة كعدم العلم بالمقيدات او عدم
الاحتياج اليها او خوف انقضاء الفرصة او عدم ارادة ان يطلع السامع او غيره
من الحاضرين على زمان الفعل ومكانه او غير ذلك لاغراض تتعلق به او خوف ان يتوهم
المخاطب ان المتكلم مختار او قادر على التكلم فيتولد منه عداوة وما اشبه ذلك
واما تقييده اي الفعل بالشرط نحو اكرمك ان تكرمني وان تكرمني اكرمك فلا عبارات
وحالات تقتضي تقييده لا تعرف الا بمعرفة ما بين ادواته اي حروف الشرط
واسمائه من التفصيل وقد بين ذلك التفصيل في علم النحو فليرجع اليه وفي
هذا الكلام تنبيه على ان الشرط قيد للفعل مثل المفعول ونحوه فان قولك ان
تكرمني اكرمك بمنزلة قولك اكرمك وقت اكرامك اياي فلا يخرج الكلام
بتقييده بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية والانشائية فالجزاء ان كان
خبرا فالجملة خبرية نحو ان جئتني اكرمك وقت مجيئك وان كان انشاء فالجملة انشائية
نحو ان جاءك زيد فاكرمه اي اكرمه وقت مجيئه فقول صاحب المفتاح ان الجملة
الشرطية جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص محتملة في نفسها للصدق والكذب بناء
على انه في بحث تقييد المسند الخبري واما نفس الشرط بدون الجزاء فليس بخبر قطعا
لان الحرف قد اخرجته الى الانشاء كالاستفهام ولذا لا يتقدم عليه ما في
حيزه ولا يصح عمرا ان تضرب اضربك واما ما ذكره الشارح العلامة من ان مراده
ان الجزاء جملة خبرية محتملة للصدق والكذب في نفسها اي نظرا الى ذاتها مجردة عن
التقييد بالشرط لا مع التقييد به على ما ظن لان التقييد بالشرط يخرجها عن الخبرية
وعن احتمال الصدق والكذب وهذه الدقيقة قيدة بقوله في نفسها فتعسف
منه وتخليط لكلام اهل العربية بما ذهب اليه المنطقيون من ان القضية
اذا جعلت جزءا من الشرطية متصلة او منفصلة ارتفع عنها اسم القضية ولم يبق لها
احتمال الصدق والكذب وتعلق الاحتمال بالربط بين القضيتين فقولنا ان كانت
الشمس طالعة ليس بقضية ولا محتمل للصدق والكذب وكذا قولنا فالنهار موجود

Copyright © King Saud University